

مشكلة المصطلح العلمي في الوضع أم الإستعمال

صالح بلعيد

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

قسم اللغة العربية وآدابها

الملخص

يتعرض هذا المقال بالدراسة والتحليل لموضوع المصطلح العلمي والمكانة القيمة التي يحتلها في عصرنا الحاضر في الجامعات والمؤسسات المختلفة. كما قدم المقال الاتجاهات المختلفة التي تتنازع حول موضوع المصطلح العلمي وحصرها في ثلاثة اتجاهات بين متطرف ومبسط ومعتدل. فالاتجاه الأول يرى عدم تمثيل وسائل التراث بكل ما تملكه العربية من خصائص، أما الاتجاه الثاني فيرجعه إلى عدم تمثيل التعريب والترجمة والاتجاه الثالث والأخير يرى ضرورة الاستعانة بكل وسائل العربية لاستقبال الوافد من المصطلحات. كما عرض المقال الجهود الجبارة التي تقوم بها مختلف المجامع والمؤسسات المختصة للعناية بالمصطلح العلمي.

الكلمات المفتاحية: المصطلح - الوضع - الاستعمال - المجامع - المنهجية.

Résumé

L'objet de cet article est l'étude et l'analyse de la terminologie scientifique, laquelle occupe de nos jours une place appréciable au niveau des universités et des différentes institutions. Par ailleurs, les différentes visions qui font l'objet de controverses sur la terminologie scientifique ont été développées et peuvent être orientées selon trois axes: ultra, simplificateur et modéré.

S'agissant de la vision ultra, on considère que les principes de la néologie arabe ne traduisent pas les différentes spécificités de la langue arabe. Par contre, le deuxième courant considère que le problème réside dans la difficulté d'arabiser et de traduire cette terminologie. La dernière vision enfin, met l'accent sur la nécessité de mobiliser tous les moyens linguistiques de la langue arabe afin de bien percevoir cette nouvelle terminologie.

L'article évoque aussi les efforts considérables consentis par les différentes académies et institutions spécialisées qui traitent de la terminologie scientifique.

Mots-clés : terminologie - code - usage - académies - méthodologie.

Abstract

The present paper studies and analyses the subject of the scientific terminology and the appreciable place that it occupies nowadays in the universities as well as the different institutions. In addition to that, the article discusses the various views that contend for the subject of the scientific terminology and it classifies them as following: Immoderate, simplifying and moderate.

The first view considers that the principles of arabic neology do not reflect all the diversity of the arabic language's specificity. As for the second point of view, the problem is in the difficulty of the arabisation and the translation of this terminology. Finally, the third view puts an emphasis on the necessity of using all the linguistic means of the arabic language in order to capture all this new terminology.

Besides, the article evokes the great efforts displayed by the different academies and specialised institutions, which are interested in the scientific terminology.

Key words: terminology- code- use - academies- methodology.

المقدمة

إن موضوع المصطلح بصفة عامة أصبح موضحة عصرية، حيث أخذ مكانة في جامعاتنا، كما يشكل الركيزة الأساس في أبحاثنا المعاصرة باعتباره دعامة تعميم استعمال اللغة العربية، وأن حاجة الناس إلى المصطلحات شديدة وملحة، وتزداد ضرورتها يوماً، ولذلك سال من أجله كثير من الحبر، بلة الحديث عن المصطلح العلمي الذي حُبر من أجله معاجم كبيرة، وأقيمت له ندوات⁽¹⁾ وملتقيات محلية ودولية، ورُفعت توصيات واقتراحات تنادي بضرورة وضع المصطلح للتخصصات العلمية، والعمل على نشره، مع توحيدده في الوطن العربي. وفي الحقيقة نال الموضوع كفاية معتبرة من الأبحاث، وأخذ أكثر ممّا يستحق، ولم يصبح الآن من الأولويات كما كان في الثمانينيات والتسعينيات.

ومن هنا فإنني وددت المساهمة في مقاربة موضوع المصطلح العلمي من زاوية إشكالية الوضع فهل تعود إلى قلة المصطلح أم إلى عدم نشر المصطلح الموضوع من قبل المجامع اللغوية والعلمية والمؤسسات الثقافية العربية، لكنني متخوف من أن يدخل موضوعي في القول المكرور، باعتبار المصطلح العلمي خاصة استوفى دراسات هامة، وقُدمت بشأنه معاجم هامة في مختلف التخصصات بما فيها الحديثة جداً. ولذلك حصرت الموضوع في شقين هما: الوضع والنشر، فهل تكمن المشكلة في الوضع والنشر أم في تجسيد قضايا الوضع في التطبيق أي في الاستعمال. وركّزت حديثي في المجامع اللغوية والعلمية ومكتب تنسيق التعريب بالرباط؛ باعتبارها تقوم على وضع المصطلح وتعمل على نشره. وبعد دراساتي

(1) عقدت ندوات كثيرة حول توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية، ويمكن الإشارة إلى:

- 1 - ندوة الرباط، عام 1981م.
- 2 - ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً بتونس عام 1986م.
- 3 - ندوة التقييس والتوحيد المصطلحي في النظرية والتطبيق، بتونس عام 1989.
- 4 - ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته في عمان عام 1993م.

العامة لمختلف أعداد مجالات هذه المجامع ومكتب تنسيق التعريب، حددت الدراسة في هذه النقاط:

- 1- منهجية وضع المصطلح العلمي.
- 2- دراسة نقدية.
- 3- المجامع والمؤسسات ووضع المصطلح العلمي.
- 4- دراسة نقدية.
- 5- نشر المصطلح.
- 6- البديل.
- 7- اقتراحات.

1- منهجية وضع المصطلح العلمي: هل تكمن أزمة المصطلح العلمي العربي في عدم وجود المنهجية العلمية لدى علمائنا أو مؤسساتنا المصطلحية؟ أم في وجود منهجيات متفاوتة متضاربة؟ أقول: لدينا منهجيات⁽²⁾، وكل منهجية تتضح بما فيها، وهذا شيء طبيعي أحياناً نظراً لهذه الأسباب:

- 1- اللغة العربية لا تتطور بسرعة، ولا تضع المصطلح العلمي بسرعة، لما لها من خصائص.
- 2- البعد الحضاري، والنشاط العلمي السابق للغة العربية.
- 3- الامتداد الجغرافي للعربية بين قارتي إفريقيا وآسيا، فيستعملها أكثر من مائتي مليون عربي.
- 4- الامتداد الإسلامي؛ فالعربية تستعمل من أكثر من مليار مسلم في العالم.
- 5- عدم وجود عاصمة لغوية تحميها.
- 6- مجامع ومؤسسات لغوية محلية وقومية.
- 7- اختلاف الأرضية المعرفية لدى واضعي المصطلحات، وتعدد أذواقهم.
- 8- العمل الفردي لا الجماعي.

⁽²⁾ أشير هنا إلى بعض المنهجيات الفردية، وهي تتقارب في كثير من أبعادها: منهجية محمد شرف. منهجية مصطفى الشهابي. منهجية أحمد عيسى. منهجية حسن حسين فهمي. منهجية أحمد شفيق الخطيب. منهجية جميل الملائكة. منهجية محمد يوسف حسن. منهجية محمد رشاد الحمزاوي...

9- غياب صيغة التزام والإزام بما تقرّه المؤسسات المصطلحية في هذا المجال.
أمام هذه العوالم وغيرها لابدّ وأن يظهر الخلاف في منهج وضع المصطلح وفي استعماله، ومن هنا لا يجوز أن نقيس اللغة العربية باللغة الفرنسية مثلاً التي لها جزر صغيرة، ولها عاصمة تحميها، ولا يمكن أن نقيسها باللغة الكورية التي لها حدود ضيقة، فهي جزيرة لغوية، فمن السهولة الاحتفاظ بالمصطلح الواحد، كما يمكن أن تحصل المتابعة في كل قرار يؤخذ. فالمسألة بالنسبة للعربية أعمق فهي لصيقة بمنظومة اجتماعية كبيرة يصعب النظر فيها. وأهمها قضية ترويج وتنقل المصطلح والاستعمال.

وإذا تجاوزنا هذا الأمر فيبدو لي أن الأزمة في وضع المصطلح تتنازع ثلاثة اتجاهات، وكل اتجاه له آراؤه التي يحتاج بها، ومعطياته التي يراهن عليها، وهي:
1/1- الاتجاه الأول: اتجاه تاريخي يتعصّب للمصطلح التراثي، ولا يهيمه ما يصدر في الغرب، ويرى أن العربية قادرة على الوفاء باحتياجات المعاصرة، كما كانت في السابق، فلا خروج عن المصطلح التراثي، وكل خروج فهو عقوق، وأن استعمال مصطلحات التراث واجب ديني. ويطرح المعطيات القديمة التي استخدمها الأوائل في وضع مصطلحاتهم وما اشتكوا قلته، وهي: القياس/ الاشتقاق/ التركيب/ المجاز/ الاقتباس/ التعريب اللفظي/ التضمن/ النحت. فانطلاقاً من هذه المعطيات يدافع هذا الاتجاه عن المعالم القديمة الكبرى التي ترسّخت بواسطتها المصطلحات العلمية آنذاك، وتحكمت دلالاتها، وبخاصة عامل الاشتقاق ومرجعية السماع اللذين استغلا في أبعادهما الكبرى، ويركّز على مطواعة العربية في مجالات الاشتقاق⁽³⁾، ولعلّ فعل القدامى في توليد المصطلحات باستغلال الاشتقاق الصغير وحده يعطينا عبرة بأن اللغة العربية قادرة على العطاء المصطلحي؛ حيث الأصل

⁽³⁾ أحمد شفيق الخطيب "حول تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1995 مكتب تنسيق التعريب، العدد 39، ص 154-158.

المعتبرة، فيجدد أن ما قيس على كلام العرب جزء لا يتجزأ من لغتهم فعمل المعرب المنقول معاملة العربي الأصيل. ولم يلجؤوا إلى النحت إلا لضرورات علمية. ولقد كان النحت وما يزال نادر الاستعمال، ويمكن السكوت عنه تماماً بحكم أن لا قاعدة تحميه وتعمل على إشاعته، وأنه يرتبط بالذوق، وما يكون ذوقياً في المغرب قد لا يكون كذلك في المشرق ولأن المصطلح العلمي يقتضي الصياغة المفهومية التي لا تحمل اللبس "المواصفة المصطلحية السليمة في العلوم، بل حتى في ما سواها تقتضي أن تكون المنحوتات واضحة المعنى سلسلة المبنى بعيدة عن الإبهام وما يمجّه الذوق لغرابته وحوشيته⁽⁴⁾". وهكذا قامت جهود معتبرة لدى الأفراد آنذاك ولا وجود للمؤسسات - باحترام التوجهات الكبرى التي أكدها الباحثون، وما حصلت مشكلة في المصطلح الذي كان بسيطاً بساطة صنّاعه ولم تتركهم حرفة صناعة المصطلح. وفي الأخير يعزو هذا الاتجاه مشكلة وضع المصطلح إلى عدم تمثّل وسائل التراث بكل ما تملكه العربية من خصائص.

2/1- الاتجاه الثاني: يرى بأن نتصرف بكثير من الشجاعة، ونقول بأن العربية الآن لا تفي بالحاجات المعاصرة أمام التطور السريع، وعدم التنسيق والتوحيد بين المصطلحات، ويجب أن نقرّ كذلك بأن العربية الآن ضعيفة مصطلحياً وتعيش على المصطلح المستورد، وهذا مرتبط بالإنتاج الغائب فيها، فتعيش إمعة على المصطلحات الإنجليزية والفرنسية، فالأحرى أن تُهجر في كثير من أبعادها باستثناء عاملين يفيدان في تكييف واستقبال المصطلحات الغربية، وهما: التعريب والترجمة⁽⁵⁾ لأنهما يعملان على الإسراع في نقل العلوم. ويعتبر كل تمسك بغيرهما لا يؤدي إلى حلول حينية. فيعزو هذا الاتجاه تدهور وضع المصطلح العلمي إلى التمسك بالتراث في مسائل الاشتقاق بالخصوص، باستبعاد التعريب والترجمة. فالتعريب عنده هو صياغة الفكر والتفكير العربيين وفق منظور حضاري

(4) أحمد شفيق الخطيب "المواصفات المصطلحية تطبيقاتها في اللغة العربية: مجلة الموسم الثقافي الخامس عشر. عمان: 1997 منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص 198.

(5) ينظر مقالة لصاحب البحث "قراءة في محاور ملتقى المصطلح" مجلة الملتقى. تلمسان: 18-20 آذار (مارس) 2002 .

موحد، فلقد كان دوماً أولى الوسائل وأهمّها في نقل المعرفة والتعامل مع المصطلحات. ومع ذلك فتركز على تفضيل اتخاذ مصطلح عربي شائع أو مستساغ على المصطلح المعرب أو الأجنبي حالة وجوده، فهل هو موجود الآن كما كان قديماً عندما كانت الأمور بسيطة وسهلة، ولم تكن شُعب الحياة كثيرة. ومن هنا فيقرّ هذا الاتجاه بضرورة التعريب ما دام فطاحل علماء المصطلح القدماء والمحدثين قد عملوا به، ولم يرهّب العلماء العرب الذين كانوا يريدون العربية لغة لأهل العلم كما هي لغة للعموم، ويحتج بمصطفى الشهابي الذي يقول: "لا ضير في التعريب كلما مسّت الحاجة إليه، وكلّما تعذّر العثور على كلمة عربية تقابل الكلمة الأجنبية، أو تعذّر إيجاد كلمة عربية تفيد معناها بوسائل الاشتقاق المعروفة". وهكذا يرى هذا الاتجاه بأن العرب الأوائل لم يتحرّجوا من التعريب بعد صوغ المعرب في صيغة تتفق مع الأوزان الصرفية العربية المعروفة حتى يتلاءم مع النطق العربي، وإنّ من أحد معاني التعريب هو: استعمال اللفظ الأجنبي بناءً على مقاييس اللغة العربية المرنة، وأما الترجمة فيعطى أهميّة باعتبارها عملاً إبداعياً يتطلّب مهارات وتدريباً مكثفين، فيقتضي التعرف على المصطلح في لغته الأصل قبل وضع ترجمته، وبذلك يسهل تحديد المعنى المقصود، ويصاغ بصيغة تحمل معنى واحداً مستساغاً. والشرط الذي ينصّ عليه هو الإمام الجيّد بلغة النقل ولغة الناقل إليها، كما يقترح أن تعدّل طرائق وضع المصطلح كلّما استجدّ جديد طلباً للخفة والرواج وكذلك كان القدماء يفعلون. كما يقترح بأن تكتب الكلمات المعربة، وتلفظ بالطريقة التي ينطقها بها أهلها وباستعمال الحروف اللاتينية، ويُلجأ إلى ضبطها أثناء كتابتها بالعربية. وفي الأخير يؤكّد قضية التعريب والترجمة بأنّهما وجهان لورقة واحدة لا يمكن الفصل بينهما؛ لأنّ المصطلح ينال مكانته بالتعريب أو بالترجمة. وأزمة المصطلح في نظر هذا الاتجاه في عدم تمثّل التعريب والترجمة في أوجههما الحقيقية.

3/1- الاتجاه الثالث: يعمل على تحاشي الفجوة بين الاتجاهين، فهو معتدل، فيقرّ من جانب بدور هذه اللغة فيما مضى، ومن جانب آخر يراجع مصداقيتها الحالية في إنتاج المعرفة مصطلحاً وخطاباً، ومدّ الثقافة الإنسانية بهما وفق أفضل

الظروف. ولهذا لا يرى مانعاً من وضع المصطلحات بالاستعانة بكل الوسائل اللغوية المرنة التي تتمتع بها العربية، لامتلاكها غزارة خاصة بوسائلها الداخلية، كما تملك القدرة على التعامل بمرونة مع المستجدات، ولها فرص التنظيم والتخطيط والاصطلاح، فلو وفّرت لها الظروف لوفّرت بمطالب العصر مثلما وفّرت ذلك في القرون الأربعة الهجرية الأولى. لكنّه يؤكّد ضرورة توسيع قنوات استقبال المصطلح أمام التدفق المعاصر، فيحرص على إيجاد الوسائل العصرية والصيغ الكفيلة باستقبال الوافد من المصطلحات وتمثّله، فلا مانع عنده أن ننسخ بعض المنهجيات، أو بعض أركان منهجية ما إذا لم تكن تستجيب للوضع الحالي، طمعاً في وحدة المنهاج لوضع المصطلح العلمي العربي. ويعزي الأمر بأن المشكلة ليست في الوضع، بل في إشاعته وتوحيده واستعماله.

2- دراسة نقدية: وهكذا يتبدى لي بأنّ الاتجاهات الثلاثة بين منطرف، ومعتدل، ومبسّط، وهذا الأمر يؤدي إلى التخالف في القضية وهي مسألة مرفوضة، أو يعمل على التفوق على الذات، فما حصل هذا عند قدمائنا كما لم يخطر لهم أن يهجروا لسانهم بحكم عدم استيعابه للمصطلحات الجديدة، فقد كانوا يعتزّون به أيّما اعتزاز ولقد طلبوا المصطلح فيها ووجدوه مطواعاً، حتى اتّسعت العربية لتلك المعارف، ووجد المترجمون مصطلحاتهم، ولم تكن هناك مؤسسات، وكان موضوع المصطلح مقروناً بالتعريب والترجمة؛ لأنّ التعريب يستدعي ترجمة الكتب، والترجمة تستدعي المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية، ومن هنا لا يجب أن نتساهل في ذلك، وهذه دعوة لغربلة المصطلحات الموضوعية، والاتّفاق على منهجية واحدة الوضع، وكفانا وضع مصطلحات أخرى إلا في المستحدثات الجديدة، فيكون الإبقاء على المصطلح الشائع ولو كان خطأً، وهذا ما كان يقوله الأستاذ حسن سبّح أثناء وضعه المصطلحات الطبية، فهو يؤكّد: الخطأ المشهور أفضل من الصواب المجهور. كما يجب أن نفهم بأنّ أوضاعنا المعاصرة ليست هي أوضاع القدامى، وأنّ مشاكلنا أكثر تعقيداً من مشاكلهم. فيجدر بنا أن نضع في الاعتبار مسألة المصطلح الذي نتحكّم فيه العادة وهي محكمة، والحقيقة تترك بدلالة العادة، والعبرة للمصطلح الغالب الشائع لا

النادر، وقديماً قيل: الضرورات تبيح المحظورات خاصة إذا كانت علمية فتخرج عن القواعد النافذة لوجه الحقيقة⁽⁶⁾. ومن هنا كان الأفضل لو يستمد المصطلح من اللسان الجماعي، وهذا بترك القديم على قدمه ما كان صالحاً، والحرص على استعمال المصطلحات المعاصرة السهلة والميسرة، والبعد عن الألفاظ المتعجرة القديمة والحديثة. فكان من الضرورة مراعاة الشيوخ ويُسّر التداول والملاءمة اللغوية. ومن الضروري كذلك أن ترافق مجالات وضع المصطلح نشاطات تعريبية لتهيئة مستلزماته وتكون أولوية الوضع للمصطلح المتحرّري من التراث، ولا نغلق عيوننا على المصطلحات الغربية فهي نافذتنا على الخارج، وعلى ما يستجدّ في عالم التطور، وتعضد العملية بالمصطلحات والمعاجم التي يجب أن تتجدّد وتعيش الحاضر، وإلى هذا فلينهج الباحثون المصطلحيون.

3- المجامع والمؤسسات ووضع المصطلح العلمي: تنصّ قوانين المجامع على بذل الرعاية للمصطلحات والعناية بها وتوجيه مجهوداتها عن طريق وضعها ونقلها وتعريبها ونشرها، واتّخاذ خطة عامة، أو مبادئ كبرى لوضع المصطلحات. ومن خلال هذه التوجّهات الكبرى، وضعت المجامع خططاً لصياغة مصطلحاتها واجتهدت في إعطاء المصطلح صبغته العلمية باللغة العربية، بتوظيف طرائق الوضع المختلفة.

1/3- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: لقد وضع هذا المجمع مبادئ لتدور فيها منهجية وضع المصطلح، ويمكن التذكير بأهمّ دعائمها:

1- المظهر الصوتي:

- سهولة اللفظ وخفّته وطواعيته للاشتقاق.
- جواز التعريب على سنن القدماء في ذلك.
- وضع منهجية لتعريب ونقل الأصوات وحروف اللغات الأجنبية إلى العربية.

2- المظهر الصرفي:

⁽⁶⁾ محمد هيثم الخياط "نحو منهجية موحّدة لوضع المصطلح العربي الحديث" مجلة الموسم الثقافي الثاني عشر. عمان: 1994 منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص 104.

- التوسّع في الاشتقاق.
- إعطاء الأهمية للقياس.
- الأخذ بالنحت والتركيب المزدوجي.

3- المظهر الدلالي:

- الأخذ بالمجاز.
- مراعاة الدقة الدلالية بين المصطلح ومفهومه.
- اختيار المصطلح الواحد للمفهوم الواحد.
- تعريف المصطلح.

4- المظهر الاجتماعي:

- وضع أسلوب منهجي لوضع المصطلحات وتوحيدها ونشرها.
- قبول السماع من المحدثين والاستئناس برأي أهل الصناعة والحرف.
- وإنّ التعليق الذي يمكن الإدلاء به على هذه المنهجية، ومن خلال الاجتهادات المنصوص عليها في دوراته⁽⁷⁾ وفي مجلاته يمكننا أن نقول بأنّ الأسس الكبرى سليمة، بل تعمل على تحديد منهج دراسي لسانی بتحديث الرؤى الموجهة للدراسات القديمة لربط الماضي بالحاضر، وبالتالي وضع تصوّر للمصطلحات اللاحقة.
- 2/3- المجمع العلمي العراقي: يحاول المجمع العلمي العراقي بذل جهود جبّارة في وضع المصطلح العلمي باعتماد منهجية مكثقة⁽⁸⁾ من قرارات المجمع المصري، وبعض نصوص مكتب تنسيق التعريب، حيث يحاول التعرف على المصطلح العلمي داخلياً وخارجياً بوضع المصطلح عن طريق القنوات التراثية في المقام الأول وإذا تعذّرت؛ فإنّه يلتجئ إلى التعريب أو الترجمة ولا يقرّ المصطلح إلا بعد نشره في سوق الاستعمال، وبعد مرور سنة أشهر على تداوله

⁽⁷⁾ ينظر مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً 1934-1984، إخراج ومراجعة: محمد شوقي أمين وإبراهيم التريزي القاهرة: 1984، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

⁽⁸⁾ ينظر المصطلحات التي أنجزها في الفيزياء العامة/ علم الأحياء/ الهندسة المدنية/ علم الري والبزل/ علم الغابات/ الفيزياء النووية/ الكيمياء التحليلية/ الرياضيات/ الكيمياء الفيزيائية/ الرياضيات المتقدمة/ الهندسة الكهربائية/ الطب النفسي/ الفيزياء البصرية/ مصطلحات التعدين/ مصطلحات علم الصوتيات/ علم الوراثة .

ليرى الأصدقاء على مستوى الاستعمال. ومع ذلك فإن منهجية المجمع العراقي لم تبقى ثابتة؛ فيحاول تكيفها حسب المعطيات العلمية التي تلصق بالمصطلح. وبذلك الطريقة أوجد كمأ معتبراً من المعاجم التي طرحها للمؤسسات والوزارات في العراق؛ محاولاً المساهمة في حركة التعريب ووضع المصطلحات التي يقودها، وهو المؤسسة الوحيدة المخولة لها وضع المصطلحات العلمية، وعلى الأجهزة المعنية الرجوع إليه بشأن المصطلح العلمي دون غيره.

3/3- مجمع اللغة العربية الأردني: لقد ساهم المجمع الأردني بقسط وافر في مجال وضع المصطلح⁽⁹⁾ وهذا أثناء الحملة العلمية التي قادها لتعريب التعليم العالي، وبواسطتها استطاع تعريب السنة الأولى والثانية الجامعيتين بتحصيل المصطلح العلمي في الخطوات الأولى من الحملة. ولم تشك السنتان من نقص المصطلح، أو من تذبذب منهجيته، إلا أن العملية أجهضت، فبقي يتعامل مع المؤسسات الوطنية، ويضع مصطلحات ذات نكهة محلية. وإن تجربة المجمع الأردني فذة لو أتيح لها الانتشار بين بقية المجمع في ترجمة الكتب العلمية بأقلام علماء متخصصين ذوي خبرة عالية في فن الترجمة، وفي وضع اختيار المصطلحات المناسبة. ولا شك في أن تعميم هذه التجربة سيكون له أثر كبير في العمل على توحيد المصطلحات وتعجيل إشاعتها في أنحاء الوطن العربي، طالما كان الالتزام تاماً في هذه الحركة بمقررات مؤتمر مجمع القاهرة السنوي وقراراته بشأن المصطلحات العلمية ومنهجية وضعها مما ينشر في مجاميع المصطلحات والمعاجم المتخصصة الصادرة عن مجمع القاهرة⁽¹⁰⁾.

3/4- مكتب تنسيق التعريب: وأما مكتب تنسيق التعريب فله صولات علمية رائدة في مجال وضع المصطلح باعتماد منهجية معاصرة لا تلغي التراث، لكنه لا يعتمد أساساً في تعامله، ولذا فقد بنى مبادئه الكبرى على الخطوات التالية:

أ - مسابقة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية.

⁽⁹⁾ ينظر المعاجم التي أنجزها، ومنهجية وضع المصطلح.

⁽¹⁰⁾ ينظر ملحق اللسان العربي العدد 39، ص 45-46.

ب- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ت - اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ث - تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

ج - إشراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات⁽¹¹⁾."

وهذه المبادئ خرجت من المراحل الثلاثة التي كان يعتمد عليها كما يلي:

المرحلة الأولى: وفيها مراسلة الدول العربية والمؤسسات لتوافيه بما يتوفر لديها من مصطلحات في مجال ما. ثم تتسق المادة ضمن قائمة ثلاثية اللغة، وتُعقد ندوة لدراسة المشروع مصطلحاً مصطلحاً.

المرحلة الثانية: وفيها يُكلف المكتب خبيراً بإعداد ورقة عمل مستأنساً بما صدر في هذا المجال عن المؤسسات والمجامع، مع التقيد بمنهجية المكتب، ويُعهد المشروع إلى خبير متخصص في العلم والمراجعة والتدقيق، ويرسل المشروع إلى الجهات العربية المختلفة لإبداء الملاحظات.

المرحلة الثالثة: وفيها تُعقد دورة خاصة للنظر مرة أخرى في المصطلحات المعدة، وتُقدّم الملاحظات والتصحيحات، ويتمّ توحيد المصطلحات في مؤتمر التعريب.

وبهذا المنهج العلمي والمتميز بنى منهجاً هاماً في الندوة المختصة التي عقدها بالرباط من 18 إلى 20 فبراير 1981، ومن أسس وضع المصطلح اعتماد طرق الوضع من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت عند الضرورة، وتفضيل الفصح المتواتر على المعرب، وتجنب الكلمات العامية، واختيار الصيغة الجزلة الواضحة الكلمة التي تسمح بالاشتقاق، والكلمة المفردة على المركبة، والدقيقة على العامة، والمرادف الذي يقرب من مفهوم الجذر الأصلي... الخ⁽¹²⁾."

(11) جواد حسني سماعه "منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده" مجلة اللسان العربي. الرباط:

1995، مكتب تنسيق التعريب، العدد 40، ص 13.

(12) محمد رشاد الحمزاوي "المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التتميط" مجلة اللسان

العربي. الرباط: 1986 العدد 24، ص 45.

وانطلاقاً من المنهجية الواضحة التي تبناها يعمل مكتب تنسيق التعريب مع الشبكة العربية للإعلام المصطلحي Arabterm التي تأسست بتونس 1989 لهدف الإعلام عن النشاط المصطلحي العربي، وإتاحة تواصله مع المتعاملين به بأيسر الطرائق، كما يُقيم علاقات علمية مع الشبكات الدولية المصطلحية لتبادل المصطلحات ويعمل من وراء ذلك على نشر الوعي المصطلحي في الجامعات العربية بتكوين لجان وطنية متخصصة للعمل المصطلحي. ولقد استطاع أن يُخرج إلى سوق الاستعمال حوالي أربعين معجماً موحداً، وكلّها مرتّ على المراحل المذكورة. وهذا بعد مضي تسعة مؤتمرات للتعريب.

وعلى العموم فإنّي أنوّه بالجهود المتميّزة للمجامع والمؤسسات، والتي لم تترك باباً من أبواب وضع المصطلحات العلمية إلا وعالجته، ويمكن التذكير بكثير من أبعاد اختيار المصطلح، ولكنّه بصورة عشوائية:

* وضع المقابل بعد الرجوع إلى المعاجم القديمة والحديثة، وإلى كتب التراث والمعاجم الأجنبية ومعاجم المصطلحات العلمية الحديثة: العربية والأجنبية.

* لا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل دقائق المعنى.

* رفض الترادف في المصطلحات العلمية.

* تجنّب الاصطلاح بلفظ واحد لمدلولات علمية مختلفة.

* الاحتراز من استعمال عدة مصطلحات لمعنى واحد.

* الترجمة الدلالية المباشرة، واستخدام المجاز.

* مراعاة التناسق بين المصطلح العربي والأجنبي.

* إذا تعذّر إيجاد مصطلح عربي يُلجأ إلى التعريب.

* تحديد الدلالة العلمية للمصطلحات المتقاربة، وعدم تقييدها.

* توخّي وضوح الدلالة وتجنّب الإبهام.

* توحيد ترجمة المصطلحات المشتركة بين مختلف العلوم.

* ضرورة وضع تعريف موجز لكل مصطلح عربي إمعاناً في تحديد الدلالة.

- * مراعاة صلات الترابط الاشتقاقي والتصريفى والمعنوي بين المصطلحات.
- * العودة إلى التراث واستعمال ما وضع من مصطلحات علمية عربية مهجورة.
- * ضرورة وجود مناسبة أو مشابهة بين مدلول اللفظ اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.
- * تقدّم الكلمة الخاضعة للاشتقاق على التي يصعب الاشتقاق منها.
- * تقدّم الكلمة الكثيرة الدوران على النادرة. والكلمة المنسجمة الحروف على المتفطرة.

- * تفضيل الكلمات العربية الفصيحة على الكلمات المعربة.
- * تجنب استخدام العامية وخاصة المحلية أو الإقليمية.
- * تقدّم الكلمة الخاضعة للاشتقاق على التي يصعب الاشتقاق منها.
- * الالتجاء إلى النّحت عند الضرورة القصوى والعلمية⁽¹³⁾.
- * المرونة في اختيار المصطلح العربي البعيد عن إثارة اللبس.
- * استعمال المصطلح الأجنبي لضرورات القاهرة، أو في المصطلح النزر.
- * ترقية المصطلح الدارج الموحّد...

ومن هنا انصبّت جهود المجامع والمؤسسات على هذا الأمر؛ للوصول إلى وسائل ناجعة من أجل توحيد منهجية علمية تعتمد في الوطن العربي لصياغة المصطلح العلمي وصناعته، وسلوك طرائق ذات جدوى في توسيع رقعة المصطلح الجغرافية وشيوعه بين المستفيدين.

4- دراسة نقدية: إنه رغم الجهود والأفكار التي أنتجت كمّاً معتبراً من المصطلحات والتي نشرها كل مجمع كما أن كل مؤسسة قدمت تّخمة منها، وركاماً كبيراً، ومع كل ما سُجل من توصيات في مختلف مؤتمرات التعريب، أو ما أُقرّ من مبادئ في المجامع اللغوية والمؤسسات المصطلحية، ظلّت

⁽¹³⁾ وبالنسبة للنّحت فإنه لم يعتمد بالشكل الذي يعطيه أهمية، فوضعت المؤسسات المصطلحية في آخر المطاف ويمكن اللجوء إليه بعد تعرّك كل الوسائل الممكنة لصياغة المصطلح، "ففي إحصاء أجراه الأستاذ وجيه عبد الرحمن شمل ثلاثة معاجم صدرت عن مكتب تنسيق التعريب في الفيزياء والنقط والطب مداخلها تزيد عن أحد عشر ألفاً، لم يجد سوى ثلاثة عشر مصطلحاً صيغت بالنّحت". ويمكن القول بأنّ واضعي المصطلحات قد احترموا هذا البند وحاولوا تجنب النّحت قدر الإمكان.

معوقات المصطلح العلمي قائمة، وظل الاختلاف يشتد، فلا مخرج من هذه الأزمة. ومن خلال المعطيات العلمية التي أتوفر عليها هذه نقائصها:

1/4- **عدم اتباع منهجية موحدة لتنميط المصطلحات وتوليدها:** فرغم ما حظيت به المنهجية من العديد من المؤسسات والهيئات العربية، إلا أنه غلب عليها الخلط بين وسائل الوضع وتقنيات ترجمتها، ومناهج التوحيد والتقييس⁽¹⁴⁾ وعدم التفريق بين التوثيق وتوحيد المصطلح. أضف إلى هذا غياب التنسيق الذي يعمل على التقليل من التشعب في الرأي والنشأت في الجهد، ويدعو الأستاذ شحادة الخوري إلى تنسيق مسبق للجهود، وهذا يوفر جهد التنسيق اللاحق الذي يمارسه المكتب في الوقت الحاضر⁽¹⁵⁾.

2/4- **اعتماد الجانب النظري:** إن الروح النظرية لازالت طاغية، وتتحصر داخلها المبادئ الكبرى لوضع المصطلحات، ومن هنا بقي المصطلح يُراوح مكانه، فلم يجد أرضية تطبيقية تتناسب واقعه، إلى جانب الروح العفوية أحياناً لدى بعض الواضعين، وهذه الروح لا تصلح في كل الأحوال، ويتمثل لنا ذلك في المصطلح المتعدد للهاتف النقال: خلوي/ الجوال/ النقال/ المحمول، فلم توضع له ضوابط من البداية، فقد كان متروكاً للمصطلحين، وكل يغرف حسب ثقافته، وهذا ما سبب التباين في الوضع بشكل كبير "فأعتقد أن أهم ما يتسم به وضع المصطلح هو طابعه الصفوي، وهي عفوية لا تقتزن بمبادئ منهجية دقيقة، وباكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي، وقد قادت العفوية إلى كثير من النتائج السلبية، وفي مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح، وعدم تناسق المقابلات⁽¹⁶⁾".

3/4- **ظهور نزعة المحلية في بعض المصطلحات:** فيلاحظ مثلاً على مصطلحات

⁽¹⁴⁾ فارس الطويل "نحو منهجية شاملة للعمل المصطلحي" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1995، مكتب تنسيق التعريب، العدد 39 ص 227.

⁽¹⁵⁾ دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ط2. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ج1، ص 225.

⁽¹⁶⁾ عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 396.

المجمع المصري والمجمع الأردني بأنهما يقصران جهدهما أحيانا على المصطلحات المتداولة في مصر والأردن. وهذا ما يعطي صفة المحلية للمصطلح العلمي أو المصطلح ككل. وكان أحد أسباب ذلك هو عدم العودة إلى الدراسات الميدانية العربية باعتماد المشهور أو المتواتر في المجتمع العربي، وإلى الرصيد اللغوي المشترك.

4/4- غياب المنهج العام: والذي يدخل فيها البحوث والقرارات والمناقشات التي تحدث عن منهجية وضع المصطلحات ومبادئها وقواعدها. وغياب النظرية الخاصة التي تتناول الحقول المصطلحية الخاصة بالبحث والدراسة والتمحيص⁽¹⁷⁾. وكان المطلوب وضع مبادئ أولية فقط، من مثل التصورات الضابطة للمفاهيم، ويترك باب الاجتهاد مفتوحا؛ لأن معطيات حديثة تظهر فلا بد أن يحصل التطوير بناء على ما يستجد في الأبحاث اللاحقة ضمن آليات المزيد مما يدره سوق الإنتاج من وسائل.

5/4- البعد عن محيط الاستعمال: إننا محكومون بمنظومة اجتماعية قومية، علينا أن نجاريها ضمن أرضيتنا المعرفية، وإنتاجنا العلمي، وعلينا مجازاة الاستعمال. فال تداول هو الذي يرسخ المصطلح ويعطيه دلالاته، وهو الذي يغزله ويبقي الصالح منه، وينبذ النافر فهو الإكسير الذي يمنحه الدوام. وإن الاستعمال لا يأتي عفوا فكان يحتاج إلى تواجده في الكتاب المدرسي والجامعي وهو سلته التي يتغذى بهما، وحياته في الاستعمال. وعن طريقهما يكون ما يكسبه الدارس تمثلا فإبداعا لا ترديدا فقط. مثلما أن عملية التعريب ليست عملية حرفية يتم بموجبها إدخال كلمات أعجمية في اللغة العربية، بل في التوظيف والممارسة والإبداع في دورة الكلام. ولنا في الخوارزمي مثالا لذلك؛ فقد كان يستعير مصطلحه في الغالب من لغة التخاطب المتداولة بين الناس، فيلتصق المصطلح بالواقع المحسوس بكل سهولة ويسر. وهنا يجب التذكير بالمقولة التي تقول: على هؤلاء المجمعيين أن ينزلوا

(17) جواد حسني سماعه "منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده" مجلة اللسان العربي. الرباط:

1995، مكتب تنسيق التعريب، العدد 40، ص 128.

من أبراجهم ويحتكوا بالمحيط، وعند ذلك يستحدثوا مصطلحات من الواقع، فلا يفرضوا مصطلحات من المكاتب.

4/6- **عدم توظيف التقنيات والمشاريع المعاصرة:** ما زالت المؤسسات تعتبر المصطلح في بعده القديم هو اعتماد الاقتراض والمجاز والنحت والمجاز وكل ضروب الاشتقاق، في الوقت الذي قطعت فيه المؤسسات العالمية أشواطاً كبيراً من مثل اعتماد التعبير والتنميط، وهذا ما لم تدركه المؤسسات العربية، باستثناء مشروع راب⁽¹⁸⁾ الذي أشرف عليه الأستاذ رشاد الحمزاوي، وهو مشروع قديم إلا أنه هام جداً وهي تجربة فريدة لأنها تبرز لنا أهمية استثمار التقنيات المعاصرة في وضع المصطلح وفي نشره، وهذا سعيًا لإرساء منظومة مصطلحية في بلداننا.

4/7- **عدم وضع منهجية زمانية للقضاء على معيقات المصطلح:** وهي الافتقار إلى المصادر المعربة وتفعيل عملية التعريب ومؤسسات الترجمة، وإلغاء الحواجز الثقافية بين البلدان العربية.

5- **نشر المصطلح:** إنها ليست قضية، فبقدر ما يكون المصطلح خاضعاً لخصائصه الصوتية والدالية والذوقية تسمح له بالانتشار أو المنافسة. وهنا تقع المسؤولية على عدة جهات:

5/1- **المسؤولية الذاتية:** إنه لا بدّ من ثورة فكرية في نفوسنا لتغيير ما بنا، بدءاً من الإيمان بهذه اللغة ووضع الثقة فيها، والإخلاص في العمل على تطويرها، كي نستعمل المصطلح العربي بكل ثقة وشجاعة إذا كان موافياً للغرض، أي لا بدّ من تحريك الذهنيات، فما كان من اللازم أن نلزم المجامع فقط بأداء هذا الدور، ونعلق عليها المسؤولية ونحن غير مؤمنين بالتغيير وبوعي الذات. وهنا تقع المسؤولية الكبرى على المصطلحي الذي كان عليه الإقرار بسياسة الأبواب المفتوحة على العالم في محيط الأخذ والعطاء، للوقوف نداءً للنّد. وإن المرجعية الغربية لا الاستتساخ أكثر من ضرورة في وضع المصطلح بعد تمثّل أصالته

⁽¹⁸⁾ رشاد الحمزاوي. المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط، مجلة اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب: 1985، العدد 24، ص 41. وينظر: رشاد الحمزاوي: مجمع اللغة العربية تاريخه وأعماله/ العربية والحداثة، أو الفصاحة فصاحات.

العربية، فلا تجديد دون أصالة تربط الحاضر بالماضي، وتبني المستقبل على إنجازات السلف، وهذا ما يعمل على تفادي تلك الفجوة التي تفصلنا عن التطبيق. فجوة غير معقولة لأنها كبيرة وأخذة في الاتساع، الأمر الذي يزيد من الخطورة. فمن مسؤولية الاصطلاح أن يراهن على الحاضر والماضي في صناعة الرأي العام وصوغ الوعي الجمعي للتأثير في موقع القرار. وهو البديل الأساس الذي يتركنا لا نتراجع عما أقررناه، ولا نخلف لنشكّل البون الكبير الذي يشتت، مثلما رأينا في الاتجاهات الثلاثة المذكورة. وهكذا نتحمّل الجزء الكبير من النهوض الحضاري في هذا المجال، الأمر الذي يستدعي جلسة صفاء عربية في أمر الاتفاق النهائي على ميكانيزمات اللغة أولاً، ثم مناقشة مستلزمات النفقة عليها، وعند ذلك تأتي مسألة تنسيق المنهجية سهلة إذا صدقت النيات، وهناك مبادرات هامة في هذا المجال⁽¹⁹⁾ وفي الحقيقة "لا نفتقر إلى منهج علمي لصنع المصطلح وصياغته، ولا إلى خطة عمل للتوحيد والشيوع والنشر، ولكننا نحتاج إلى وجوب الإنفاق على ما نعتقده نافعاً ومحققاً لغاياتنا مما هو بين أيدينا من مقترحات عديدة، ووجوب الإلزام الصارم بها"⁽²⁰⁾. عند ذلك يأتي المنهج الصارم الذي يعمل على التطوير والارتقاء بالمصطلح. وفي هذا المقام أثير دور المثقف العربي الذي ننتظر منه أن يكون فاعلاً اجتماعياً، وقوة محركة، للتأثير على الحكومات وعلى المسؤولين على التربية والتعليم للرفع من شأن تدريس اللغة العربية والتعريف بالتراث العربي، وبعلمائنا الذين لهم إسهام متميز.

2/5- مسؤولية الحكومات العربية: تتحمّل الحكومات العربية المسؤولية التاريخية والقسط الأكبر في هذا اللغة القومية والتي بإمكانها أن تستصدر القرار بشأن تعميم استعمالها، وهذا ما لم تفعله، وصاحب هذا تردد كثير من الجهات الأخرى الملحقة بالتخطيط والتهيئة اللغوية، وتنتظر إلى العربية في الوقت الحالي أنها لا تستجيب

⁽¹⁹⁾ محمد يوسف حسن "في تمكين العربية من الأداء العلمي وصياغة المصطلحات الحديثة، وسبب إشاعتها"

مجلة اللسان العربي، العدد 39، ص 42.

⁽²⁰⁾ محمد مجيد السعيد "دور مؤسسات التعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته" مجلة اللسان العربي.

الرباط: 1987 مكتب تنسيق التعريب، العدد 29، ص 148.

للمعطيات المعاصرة في ميدان الهندسة والطب، وأبقت للإنجليزية والفرنسية هذا الميدان. وهنا لا بدّ من تحرك جريّ لمواصلة تعميم هذه اللغة. وهذا ليس بالأمر الصعب إذا توفرت شروط العمل للباحثين والأساتذة والطلبة على كل المستويات، وكل اللغات مرّت بمراحل الضعف، وما أهملت من أهاليها.

3/5- مسؤولية المؤسسات اللغوية والمصطلحية: لهذه المؤسسات دور هام في وضع المصطلح وفي إشاعته وتحمل مسؤولية كبيرة إزاء التطور العلمي الذي تتوفر عليه العربية وبقي مغموراً، كما تتحمل تبعات روح الانهزامية التي نجدها عند الباحثين بسبب المؤتمرات الكثيرة والتي تتفق فيها أموال الشعب دون الوصول إلى نتيجة، ودون الاتفاق على منهجية، بل ونجد في نفس المؤسسة منهجيات. أضف إلى ذلك عدم تشجيع الاصطلاحيين على التأليف والترجمة. والمسألة الهامة هو عدم وجود الصرامة في التطبيق. وعدم ظهور من يملك القرار، ومن يدركه. وكان على كل المؤسسات وخاصة الأليكسو أن تضطلع بمهامها كي لا يحصل الانسداد الذي نشاهده الآن في علم المصطلح وفي بعض العلوم الدقيقة.

4/5- مسؤولية الجامعات: إن التعليم باللغة العربية أكثر من ضرورة، فلا إصلاح عالي إذا أخفقت الجامعة في أداء هذا الدور، ومن هنا يقع أهمية التبصير بأهمية تعميم استعمال اللغة العربية في الجامعة، فلا تكوين لهوية ثقافية وحضارية في غياب تعريب المصطلح. ولا يعني هذا نبذ اللغات الأجنبية، بل إن إتقان لغة أجنبية أو أكثر مطلب تربوي يجب تجسيده، لكنه يظلّ التحدي الكبير قائماً إلى غاية استتبات العلم وتوطين التكنولوجيا عربياً. وفي مجال المصطلح كان على الجامعة أن تقود تيار وضع المصطلحات العلمية عن طريق تبني تدريس مقياس المصطلح، وتشجيع الباحثين والمؤلفين على التأليف بالعربية وتشكيل لجان محلية لمتابعة نشر المصطلحات المتفق عليها، ونشر الرسائل الجامعية ذات الاختصاص العلمي وتشجيع فرق البحث في المصطلحات، والعمل على التوعية بأهميته العلمية حاضراً ومستقبلاً. كما يجب على الجامعة أن تعمل على تجسيد اتفاقية أو معاهدة على مستوى الجامعة العربية لحماية حقوق المؤلفين والمترجمين والمبدعين عموماً، فقيام هذه الاتفاقية سيشجّع حركة التأليف والترجمة في مجالات

العلوم، وسيكون له أثر طيّب في العمل على توحيد المصطلحات وإشاعتها بين الأقطار العربية.

5/5- مسؤولية دور النشر: إنّ المصطلح العلمي يجد عشه وغذاه في الكتاب المدرسي والجامعي، ومن هنا فيشكل نشر الكتاب العلمي المعرب أهمية معتبرة في رواج المصطلح أياً كان، وهذا يستدعي المنافسة عن طريق عدة مستويات، تبدأ بالنوعية والمحتوى، وصولاً إلى السعر، وتعميمه على كافة الوطن العربي، أي السعي لفتح الحدود أمامه عن طريق إقامة المعارض، وتعويم سوقه. دون أن ننسى الكتاب الإلكتروني الذي يجب أن يأخذ بعداً آخر في مجال اهتمام دور النشر، وكان عليها العمل على ترويج المعاجم العلمية الصادرة عن مجامع اللغة العربية وتوفيرها لدى الهيئات المهمة بتدريس العلوم وبالتأليف فيها بالعربية وترجمتها إليها فذلك يساعد على إشاعة استعمال المصطلحات المنفق عليها مجتمعياً.

6/5- مسؤولية الفضائيات ووسائل الإعلام: لقد قدّم الإعلام الثقيل جهداً معتبراً، وهذا يتمثل في بعض الفضائيات الملتزمة التي تعمل على إشاعة اللغة العربية الفصحى، وجهدها مشكور، وهناك فضائيات أخرى تمسح هذا الجهد بسماعنا للغات المحكية والمحلية التي لا تعمل إلا على التشّت والتفرقة. وفي هذا المقام لا يحتاج الإسهاب عن دور هذه الوسيلة في إشاعة المصطلح، بل فلها الدور الهام والمعتبر في تداول المصطلح⁽²¹⁾.

7/5- مسؤولية بنوك المصطلحات: إنّنا نتوفّر في الوقت الحاضر على بنوك مصطلحية كثيرة، وعلى مواقع عربية هامة في شبكة الإنترنت، فالأحرى أن تعمل الجامعات والمؤسسات على الإفادة منها، ومن الضروري لفت الانتباه إلى دور وسائل الاتصال في هذا المجال لتسهيل عملية التوصيل وتخفيض سعرها. والأحرى في هذا المجال قيام شبكة معلومات عربية للأنشطة المصطلحية على غرار الشبكة الدولية في مركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح (أنفوترم)

(21) صالح أبو أصبع "دور وسائل الاتصال في نشر المصطلح الموحد وإشاعته" مجلة اللسان العربي. الرباط: مكتب تنسيق التعريب، العدد 39، ص 204.

فمن خلال مثل هذه الشبكة تنتشر مجارة النشاط المصطلحي العالمي ويسهل إشاعة المصطلحات الموحدة بين العاملين في هذا المجال في كل أنحاء الوطن العربي.

8/5- مسؤولية مؤسسات الترجمة: وما ينطبق على مؤسسات أخرى ينطبق على مؤسسات الترجمة، وهي قليلة في الوطن العربي، ولكن من الأهمية بمكان أن ننوّه بجهد المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف الذي أسدى وما يزال يسدي للغة العربية زخماً من ترجماته العلمية، ويحتاج إلى مدّ المساعدة والعون من قبل الجامعة العربية، ومنظمة الأليكسو. وهنا أقترح أن هذه المؤسسة تختصّ بقضايا الترجمة في الوطن العربي لتغطية عجز المصطلح العلمي في المقام الأول.

6- البديل: لعلّ من الواجب أن أذكر بما تقرّر في كثير من المؤتمرات، وأخصّ هنا مؤتمر التعريب الثاني المنعقد بالجزائر سنة 1973 والذي نصّ على: "يرى المؤتمر أن قضية المصطلح العلمي لم تتل من العناية في التنفيذ قدر ما نالت من عناية في الإعداد والدراسة والإقرار. وأنّه إذا كانت عملية المصطلح عملية مستمرة، فإنّ ذلك يقتضي ألا يستمر الجدل النظري حولها إلى ما لا نهاية. وأنّه لا بدّ أن يخرج هذا النقاش النظري إلى مرحلة التطبيق والتجربة العلمية، حتّى يكون استخدام المصطلح هو الذي يحقق امتحانه والحكم عليه" وهذا سنة 1973 فكيف الحال بعد مرور 19 سنة ونفس المشكل قائم، علماً أن كماً معتبراً من المصطلحات وضع، ومنهجيات أسديت، ولكن أين محالّها من التطبيق! وأين التزامنا بما تقرّر! وهل للمصطلح الآن أولوية بعدما نال حصة الأسد؟

إنّه في نفسي شيء من حتّى، وأرغب إخراجها، فما أوجنا إلى خطاب واقعي يلغي الإسهاب في الحديث عن القدرة اللغوية للغة العربية لمجاعة وضع المصطلح العلمي ونشره، ويلغي الحديث عن قدمها وما قدمته للحضارة الإنسانية من إبداع، ولنضرب صفحاً عن تلك الخطب الرنانة التي لا تعطي ماءً ولا خبزاً. فبرغم الأبحاث الكبيرة في مجال المصطلح فما يزال المشكل قائماً، كما لا يزال العمل المصطلحي يواجه عدداً من الصعوبات التي يفرضها عليه الواقع فأين الخلل؟ إنّ الخلل معروف فهو في تعميم استعمال اللغة العربية في التعليم العالي في المقام الأول، ومستقبلنا مربوط به أحبيناً أم رفضنا. وإنّ الإبداع مستحيل أن يحصل إلا باستخدام لغتنا؛ لأنّ بين الفكر واللغة رابطة لا تنفصم، وهنا أسأل أين

مسؤولية الجامعات العربية التي يجب أن تخطط في مقدمة إستراتيجيتها العلمية السبل والوسائل الكفيلة بإيصال سفينة تعميم استعمال اللغة العربية إلى شاطئ الأمان. وأين مسؤولياتها في نشر الوعي المصطلحي بين صفوف الأساتذة والطلبة؛ بتوفير المعاجم التخصصية والنشرات والمجلات والدوريات التي تعنى بالمصطلح العلمي. وأين مسؤولياتها في إثراء مكتبات الجامعات بكل ما يصدر من معاجم متخصصة ومجلات ونشرات ودوريات ذات اهتمامات بالمصطلح العلمي ومحاولة إحصاء المصطلحات وتنظيمها وتبويبها حسب موضوعاتها بالاستعانة بالحاسب الآلي. ولكن ما دمنا نتردد في تعريب التعليم العالي، فلا تسأل عن المصطلح العلمي، وما دمنا لا نهتم بمستقبل الطفل العربي ونخصّص مشاريع لتطوير لغته، فلا تسأل عن المصطلح، فأين الضرورة القومية التي ننادي بها في كل محفل ولقاء. أليس مؤسفاً أن تعجز 22 دولة عربية بمختلف ما لها من إمكانيات بشرية ومادية عن وضع المصطلح العلمي أو نشره.

7- اقتراحات: بعد هذه الحوصلة أقترح الآتي:

- 1- تنسيق جهود المؤسسات والأفراد في وضع المصطلح العلمي. وهذا بغية توحيد المنهجية في بعدها العام وضرورة الاستفادة من المنهجيات الغربية.
- 2- جعل مؤسسة واحدة هي المشرعة والمرجع في مجال المصطلحات العلمية.
- 3- إجراء دراسات سنوية حول شيوع وتقبل المصطلحات وتدارس النتائج.
- 4- تنشيط لجان التعريب الجامعية وتحفيزها مادياً ومعنوياً، وإشراكها في الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بالمصطلح.
- 5- إقامة دورات للأساتذة الجامعيين في التخصصات المتجانسة على المستويين المحلي والعربي، يتم فيها التعريف بالأبحاث والمصطلحات وتشجيع الأساتذة بالانخراط في تلك الدورات والإسهام فيها.
- 6- اهتمام الجامعات العربية بعلم المصطلح وإقراره على الطلبة ضمن مساقات التدريس.

7- ربط الجامعات بينوك المصطلحات العلمية العالمية.

- 8- السعي لاستحداث بنك عربي للمصطلحات العلمية العربية.
- 9- ترك أمور الترجمة للمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر.

10- لا يوظف المصطلح العلمي إلا إذا صدر عن هيئة التنسيق العربية: مكتب
تنسيق التعريب بالرباط.

